

على تجوز زواجر الطرفين في التسمية في قول ما التحويل له في قوله فوجد بوجهين
احدهما ان وجه الشبه والتشبيه يقتدر على ان ينتزع من عدة اوصاف لطرفين المفردين
كما في تشبيه الشرا بالحقوق والواجب فيه تركيب وجه لطرفه وهو وجه ما من ان
الاعتبار في العبارة فلا يصار اليه في العريفات اليها اذ لم يكن هناك ضرورة اليه واليقين
من تشبه بكلامه ان تشبيه الشرا بالحقوق كغير الوجه ان انتزاع وجه الشبه من
متعدد في طرف التشبيه بوجوب تعدد كل منهما في اللفظ دون اللفظ لجوار ان
على الامور المعقدة في كل منهما بلفظ كقولك بلفظ كقولك بلفظ كقولك بلفظ كقولك بلفظ
ايضا بان انتزاع وجه الشبه من تلك الامور المتعددة يستلزم ان يلاحظ كل منها
فصدا فلا يصح ان يكون تلك العدة معبلا عنها بلفظ واحد فان الزهن في اعتبار
من اللفظ الواحد لا حركت تلك العدة اجمالا بحيث لا يكون شيئا منها متصورا متوجها اليه في نفس
تلك الملاحظة اجمالية فكيف في تصور انتزاع وجه الشبه منها بحيث يكون مخصوص
من كل واحد منها مخرجه لا يقال اذ لا حظنا كما اجتمعا في ضمن لفظ واحد كقولك
اذ يلاحظ تفاصيلها وينتزع وجه الشبه لانه نقول من حيث انها لو حظت تفاصيلها
ليثبت مدلوله لذلك اللفظ الواحد من اللفظ متعددة بحسب ما مقدرة في الرادة
سواء كانت مقدرة في نظم الكلام او كما سياتي تحقيقه اقول حاصل ما قاله ان التشبيه
التمثيل الواقع في التركيب بلفظ واحد وهو المصوح فيه في علم البيان تجليك ينزغ من
امور تدركها بالفاظ متعددة ملحوظة تفصيلا فلو لم تدركها بلفظ واحد لم
يكن التشبيه تمثيلا **قول** اشتقاقان لا قولهم تلك الصواعق ايضاح ان اذ اذ الرمال
عكس الايام للهبوب بان البرق كحظف اذ يصادم الارض في شدة والصاعقة في الخوف
احسن صاحب الكفاية حيث قال بالبرق والبرق على ما يوردت بالاشارة والهبوب

ط
اجمالا
ان

فكان

فكان قابلا لتحويله قال المذكر للبرق والبرق كيد حالم معد الك البرق فغيره ليجعلون
اصابعهم في اذانهم ثم قال فكيف يصح مثل ذلك البرق فغيره كيد البرق كيد البرق كيد
قول كذا المقاربة للجزء من الوجوه لعرض سببه انهم لم يوجد له ثم بعد هذا التعريف
كفهم والاطراف اذ لم يوجد سبب الخوف مثلا وهو الباعث عليه في مثل **قول** كاد
زيد يخرج فان جمل المراد بالسبب الباعث فان في الصورة المذكورة السبب وجود
والشرا والبرق هو الباعث عليه غيره وجوده قلنا يجوز وجود الباعث لا يوجد
الفهرق ويرى للمصنف والاولى كالتعاضد في معناه بقرب الجزء من الوجوه بالبرق كان
قول ولذلك جاءت متصرفه اى اجاز ان كاد غير متصرفه متصرفه في غيرها
المضارع وما هي فلما كانت موضوعة انشاء الاجزاء الالهي من المضارع قال
الروى في علم تصريفه على تقمده مع اللزوم انما انما لالطرح والرجاء ككلا والاشارة
في الاغلب مع اللزوم ولا يتم في غيرها والافضل نحو بعت والاشارة في لغوات جر
فوق الاشارة عارض فيها ومما ذكرنا يعلم تصور تقرير المصروف تبيين المقصود
ههنا **قول** تنبيه على ان المقصود من القرينة هو قرب حصول مصدر الفعول وقوله
من غير ان معناه غير متصرفها وانما جعل كذلك لان المضارع متصرفها
لحصول اذ كان مجردا من علامات التقبل التي هي ان وما قوله للمدلالة على
الحال فعناه انه الحال احد المعنيين فاذا جعل خبر كاد الذي القرب وجوده
ان كان هذا قرينة لان يراد به الحال وهو هو كد القرب فمعنى كاد زينة يخرج
انه قرب خروج في الحال وفيه ما في **قول** على اطلاق حال رجع الضمير نحو والبرق
المذكور ان هي البيت السابقة وحال بصيغة المنية عبارة عما يتوارى عليه من البرق
والفجر والفجر والاشارة للاضلال من الالطحة لا يربط العاقبة في اشتقاقه
الذي يوزنها والتفكر في امر اخرها وهو **قول** في ايجاز في شدة لفظها على

بالاثر
بالاثر